موقف الدولة العثمانية
من المرحلة الاخيرة للثورة الدستورية في ايران (١٩٠٩-١٩١١)

أ.م.د. ناظم يونس عثمان
م. نيبار بديع عبدالعزيز
كلية العلوم الانسانية/ قسم التاريخ/ جامعة دهوك

موقف الدولة العثمانية من المرحلة الاخيرة للثورة الدستورية في ايران (١٩٠٩-١٩١١)

أ.م.د. ناظم يونس عثمان

م. نيبار بديع عبدالعزيز

الملخص

تعد الثورة الدستورية في إيران (١٩٠٥ - ١٩١١)حدثاً تاريخياً مهماً، وصفحة مشرقة في تاريخ إيران الحديث سواء من حيث أسلوبها الثوري أو نتائجها، ومدى تأثيرها على سير الحركة الوطنية الإيرانية، فقد أحدثت تحولات سياسية واجتماعية كان في مقدمتها، تأسيس أول مجلس وطني إيراني منتخب بصورة ديمقراطية، وإصدار أول دستور للبلاد.

وتكمن أهمية الموقف العثماني من الثورة الدستورية في ايران، كونه كان متذبذباً بعكس ماكان عليه مواقف القوى الاقليمية المجاورة، لاسيما الروسي الذي عارض الثورة منذ بدايتها وحتى النهاية، فقد أيدت الدولة العثمانية الثورة في البداية، واستمرت في سياستها لحين قصف المجلس الايراني وحله في العام ١٩٠٨، حيث سعت الحكومة العثمانية الجديدة(حكومة الاتحاد والترقي) الى اقامة العلاقات الجيدة مع ايران، بهدف تسوية جميع النزاعات الحدودية بين البلدين. ثم مالبثت أن تراجعت قليلا وتمسكت بموقف الحياد نوعا ما، نتيجة المستجدات السياسية داخل الدولة العثمانية، فمن جهته حاول السلطان العثماني مساعدة الشاه ضد دعاة الدستورية في ايران بكافة الوسائل، للحيلولة دون نجاحها وانتشارها داخل الدولة العثمانية، ومن جانب آخر، أستمر دعاة المشروطية في الدولة العثمانية في دعم الحركة الدستورية والثوار الايرانيين ضد الشاه، وأستمر هذا التناقض بين الطرفين حيال تطورات الثورة الدستورية لحين خلع السلطان عبدالحميد الثاني، وتولى قادة جمعية الاتحاد والترقي لزمام الامور بشكل كامل على الدولة، لكن سرعان ما أتخذت قادة الجمعية موقفاً مغايراً بإستغلال التطورات الجديدة على صعيد الثورة الدستورية، فبعد نجاح الحركة الدستورية وتحييد صلاحيات الشاه في ايران، أستمر الخلاف بين قادة الاتحاد والترقي مع بريطانيا وروسيا، لإبعاد نفوذهما وتحجيم دورهما نهائياً على الساحة الداخلية والخارجية لإيران، وقد وجد الاتحاديون بعد تسلمهم السلطة، بأن الفرصة سانحة لإسترجاع جميع المناطق التي أنتزعت من الدولة العثمانية سابقاً، جراء الحروب التي خاضتها مع القوى الاجنبية، بضمنها ايران.

نظراً لأهمية الموقع الجغرافي المميز للبلدين، وأختلاف الأنظمة السياسية التي تحكمها، فكان طبيعياً ان تشهد العلاقات نوعاً من التنافس في بعض الاحيان، ونوعاً من التعاون والتطبيع في أحيان أخر، فالدولة العثمانية كانت تمثل البوابة الاسلامية نحو الغرب، بينما ايران كانت تمثل البوابة الاسلامية نحو الشرق.

وقد شكلت أهمية الدولتان وطبيعة التعاون والتنافس بينهما على المنطقة، دافعاً أساسياً لإختيار الموضوع، ولاسيما عدم وجود دراسات علمية مستقلة عن هذه الفترة اعتماداً على الوثائق العثمانية والفارسية غير المنشورة، فضلا عن الحاجة الماسة لدراسة تاريخ الدول المجاورة التي أثرت سلباً وايجاباً على تاريخ العراق عموماً وكوردستان خصوصاً، والتي لازالت اثارها فاعلة في طبيعة النظام السياسي في المنطقة.

The Attitude of Ottoman State from the Last Stage of the Constitutional Revolution in Iran (1909-1911)

D. Nazem Younis Ottman Faculty of Humanities / History Department / Duhok University.
M. Nibar Badee Abdulazeez Faculty of Humanities / History Department /Duhok Universit .

Abstract

The Constitutional Revolution in Iran (1905-1911) is an important historical event and a shining page in the history of modern Iran, both in terms of its revolutionary style and its results, and its impact on the national movement of Iran. It has led to political and social transformations, Democratically elected, and the promulgation of the country's first constitution.

The Ottoman position, which was opposed to the revolution from its beginning to the end, supported the revolution at the outset and continued its policy until the bombing and dissolution of the Iranian Council in 1908, Where the new Ottoman government (the Union Government and Progress) sought to establish good relations with Iran, with the aim of settling all border disputes between the two countries. The Ottoman Sultan tried to help the Shah against the constitutional advocates in Iran by all means to prevent their success and spread within the Ottoman Empire. On the other hand, the advocates of conditionality in the state continued, The Ottoman Empire in support of the constitutional movement and the Iranian revolutionaries against the Shah, and continued this contradiction between the parties to the developments of the constitutional revolution until the overthrow of Sultan Abdul Hamid II, and took the leaders of the Union and Progress Union to take full control of the state, but soon took the leaders of the collection In the wake of the success of the constitutional movement and the neutralization of the powers of the Shah in Iran, the dispute between the leaders of the Union and the promotion with Britain and Russia continued to distance their influence and limit their role permanently on the domestic and foreign fronts of Iran. The opportunity to recover all the areas that were extracted from the former Ottoman Empire , as a result of wars with foreign powers, including Iran.

Due to the importance of the geographical location of the two countries and the different political regimes that governed them, it was normal for the relations to witness some kind of competition at times and some kind of

cooperation and normalization at other times. The Ottoman state represented the Islamic gate to the west, while Iran represented the Islamic gate to the east .

The importance of the two countries and the nature of the cooperation and competition between them on the region has been an essential motivation for choosing the subject, especially the absence of independent scientific studies on this period, based on the unpublished Ottoman and Persian documents, as well as the urgent need to study the history of the neighboring countries which negatively and positively affected the history of Iraq in general and Kurdistan In particular, which continue to have an effective impact on the nature of the political system in the region.

تمهيد:

شهدت إيران تطورات سياسية مهمة بعد أن استطاعت القوى الوطنية الدستورية دخول طهران، وعدَّ ذلك حدثاً مهماً وتطوراً جديداً في الحياة السياسية، إذ شكل بداية للمرحلة الأخيرة من عمر الثورة الدستورية، فقد أطلق أغلب المؤرخين على هذه المرحلة تسمية "عهد الأزمات السياسية"، بسبب التدخلات البريطانية والروسية في السياسة الداخلية الايرانية، وتأثير نفوذهما على التطورات الدستورية في المرحلة الاخيرة، والتي ألقت بظلالها على طبيعة العلاقات الايرانية العثمانية، التي شهدت تطوراً واضحة في مختلف المجالات، لاسيما بعد افتتاح المجلس الايراني، فبعد أستلام احمد شاه للعرش، بدأ المجلس أعماله في ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٩ [١]، وألقى محمد علي خان(سبهدار) وزير الحرب خطاب العرش في حفل افتتاح المجلس، وكان "مليئاً بالنوايا الطيبة" على حد تعبير الدبلوماسي البريطاني برسي سايكس(P. Sykes)[٢].

ان خلع محمد علي شاه عن العرش وعودة الحياة النيابية، لم تكن مجرد انتصار لدعاة الدستورية فحسب، بل كانت ضربة موجعة لسياسات ومصالح بريطانيا وروسيا، لانها جاءت بطريقة لم ترغب بها الدولتان، لانهما كانتا تتأملان استغلال الاحداث الداخلية المضطربة لإجبار الشاه على المساومة معهما، وعلى الرغم من أن المجلس النيابي الجديد والحكومة المكلفة منها، كانت تتمتع بإرادة مستقلة في عملية صنع القرارات الداخلية، الا أنها لم تتمتع بذات الاستقلالية في سياستها الخارجية، ولم تكن بعيدة عن بريطانيا وروسيا في هذا المجال[٣].

اما العلاقات العثمانية الايرانية، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً عندما رحب الاتحاديون بعودة الحياة الدستورية في ايران بحماس كبير، وبدورهم قدم الايرانيون برقيات الشكر والثناء للحكومة العثمانية، فقد بعثت (جمعية السعادة الايرانية)، التي كانت تمثل الحركة الدستورية الايرانية في اسطنبول، برسالة تقدير وثناء لجهود الحكومة الاتحادية في ٢٥ تموز ١٩٠٩، في دعمها للثوار لإسقاط محمد علي شاه، واعادة الحياة الدستورية للبلاد، كما شددت على التضامن والتعايش بين البلدين، وتزامن ذلك مع احتفال الاتحاديين بالذكرى السنوية الاولى للمشروطية العثمانية، ومما جاء في نص الرسالة:

"**بهدف ادامة وتحقيق استقلال الأمتين العثمانية الايرانية، عليهما ان يكونا يداً بيد في منهج السياسة الداخلية والخارجية، وعلى الحكومتين انهاء الظلم والاستبداد في بلديهما، ولابد من العيش المشترك والتعاهد والتعاون للوصول الى الاهداف العالية، وبخصوص الروابط الأخوية المشتركة بين الأمتين، وبمناسبة مرور سنة على المشروطية واسترداد الحرية، نبارك للشعب العثماني هذا الانتصار، وندعو الله الى تحقيق اتحادها وعلو شأنها**"[٤]. بعد قراءة هذه الرسالة في المجلس العثماني حصل (احمد ماهر افندي) النائب من مدينة قسطموني، على موافقة جميع اعضاء البرلمان من أجل تقديم الشكر والثناء ايضا لجمعية السعادة، التي واصلت عملها كممثلة للدستوريين الايرانيين في اسطنبول[٥].

وعلى الصعيد نفسه، عبر علماء الدين الموالين للثورة الدستورية الايرانية داخل الاراضي الدولة العثمانية، لاسيما في النجف وكربلاء، عن ترحيبهم بعودة الدستور[٦] بعد ما وفروا دعماً معنويا كبيراً لأحرار ايران في نضالهم، وخلقوا نوع من التقارب بين انصار الدستور في كلا البلدين، وقد عبر علماء الدين العثمانيين فرحتهم بالقول:

" **ان عودة الدستور الايراني سيجعل المسلم وغير المسلم إخوانا في الوطن الواحد، وسيصبح صديقاَ حميماً مع جيرانه في المستقبل..**" [٧]. بدوره علق المؤرخ البريطاني أر. وينكت (R.Wingate) عن عمق التفاعل بين رجال الدين والاحداث الدستورية في ايران بالقول:

" **أتيحت للنجف فرصة ممتازة لإظهار نفوذها، عندما اندلعت موجة عارمة لحركة ديمقراطية، تبنتها طبقة المثقفين، تلك الموجة التي أسفرت عن نجاح الحركة الدستورية في ايران والدولة العثمانية، وقد كانت لمدينة النجف دور الريادة في هذه الفترة، واصبحت مركزاً للنشاطات السياسية المؤيدة للحركة الدستورية** "[٨].

- **موقف جمعية الاتحاد والترقي من الثورة الدستورية:**

ألقت الاحداث الدستورية في ايران، بظلالها على الواقع السياسي داخل الدولة العثمانية، فمن جهة، حاول السلطان العثماني مساعدة الشاه ضد دعاة الدستورية في ايران، للحيلولة دون نجاحها وانتشارها داخل الدولة العثمانية، ومن جانب آخر، أستمر دعاة المشروطية في الدولة العثمانية في دعم الحركة الدستورية والثوار الايرانيين ضد الشاه، وأستمر هذا التناقض في السياسة العثمانية حيال تطورات الثورة الدستورية، لحين خلع السلطان عبدالحميد الثاني، وتولى قادة جمعية الاتحاد والترقي لزمام الامور بشكل كامل على الدولة، ولكن سرعان ماتغيرت المعطيات والتطورات السياسية داخل البلدين، فبعد نجاح الحركة الدستورية وتحييد صلاحيات الشاه في ايران، أستمر الصراع بين القادة الجدد والقوى الاجنبية، لاسيما بريطانيا وروسيا، لإبعاد نفوذهما، وتحجيم دورهما نهائياً عن الساحة الداخلية والخارجية لإيران، وقد وجد الاتحاديون بعد تسلمهم السلطة، بأن الفرصة سانحة لإسترجاع جميع المناطق التي أنتزعت من الدولة العثمانية سابقاً، جراء الحروب التي خاضتها مع القوى الاجنبية، بضمنها ايران[٩].

تغير مسار الاحداث بين الدولتين، حيث سرعان ما بدأ الاتحاديون بإتباع سياسة أخرى تهدف الى زيادة النفوذ العثماني داخل الاراضي الايرانية، مستغلة في الوقت نفسه التنافس البريطاني والروسي في شمال وجنوب ايران. انعكس ذلك التغيير على العلاقات الايرانية –العثمانية، بحيث سعت الاخيرة الى الحصول على نفوذ أكبر في اذربيجان، بإعتبارها كانت خاضعة للسلطات العثمانية قبل احتلالها من قبل الدولة الصفوية[١٠]، فضلا عن كونها أحد المصادر الرئيسية للاقتصاد العثماني[١١].كما يؤكد المؤرخ الايراني حسين مكي، بأن:

"**جميع اجراءات الدولة العثمانية كانت توحي الى رغبة قوية لضم اذربيجان اليها**"[١٢]، لاسيما وانه لم يبق للسلطة القاجارية سوى الأسم في العديد من الاقسام الشمالية[١٣].

أدت التحركات العثمانية في اذربيجان الى تعكر الاجواء بين الدولتين، حيث رفض الجانب الايراني التدخلات العثمانية، وطالبها بالتراجع والكف عن هذه السياسات الخاطئة، الا ان الدولة العثمانية أستمرت في سياسة التوسع داخل الاراضي الايرانية، مما خلق توتراً واضحاً بين الجانبين استدعى في النهاية تدخل القوى الاجنبية. حيث دفعت التحركات العسكرية العثمانية المستمرة في شمال ايران، كل من بريطانيا وروسيا الى التدخل، وحث الطرفان لحل النزاعات الحدودية بينهما، فتشكلت لجنة رباعية بين الدول الاربع (بريطانيا وروسيا وايران والدولة العثمانية) لترسيم الحدود بين الدولتين مجدداً، الا ان المفاوضات لم تثمر عن أية نتائج ملموسة بهذا الشأن، بسبب تجاوزات القوات العثمانية المستمرة داخل الاراضي الايرانية، وتحريض العشائر الكوردية، في المناطق الحدودية بين البلدين، بالهجوم على منطقة أورمية والمناطق المجاورة لها[١٤].

أزداد الموقف خطورة في منطقة أورمية، مما دفع بنوابها الى ارسال برقية الى حاكم تبريز طالبين منه النجدة، وبعد وصول الامدادات والاسلحة، قام أحد القادة في أورمية ويدعى (مجد السلطنة) بتشكيل قوة عسكرية، في أواسط اب ١٩٠٩، للوقوف بوجه تهديدات العشائر الكوردية التي سرعان ماساندتها القوات العثمانية، ودخلت في اشتباكات مباشرة مع القوات الايرانية، مما أجبر (مجد السلطنة)، الى التراجع وارسال احد مقربيه الى قائد القوات العثمانية موضحاً له، بإن قواته لم تكن تستهدف القوات العثمانية، لكنها أرادت ان تضع حداً للإنتهاكات والتجاوزات التي تقوم بها العشائر الحدودية، الا أن الرد العثماني كان حاسماً وصريحاً، عندما أبلغته بانها سوف تستمر في دعم تلك العشائر، وستتدخل عسكرياً ان لزم الأمر اذا لم تنسحب قوات أورمية في أسرع وقت، الامر الذي أجبر القوات الايرانية بالانسحاب وايقاف الاشتباك[١٥].

بدأت توجهات السياسة العثمانية تظهر بشكل أوضح خلال هذه الفترة، وتحديداً في نهاية شهر آب عام ١٩٠٩، حيث أبتعد الاتحاديون عن سياسة التضامن السابقة مع الجارة ايران، وبدأوا بإرسال التعزيزات العسكرية الى أورمية ومن ثم في سلماس وساوجبلاغ، ولم تكتف بذلك فحسب، بل فتحت في

ساوجبلاغ قنصيلة لها لمنح الجنسية العثمانية للراغبين بالحصول عليها، مما دفع باهالي المنطقة الى الاستنجاد بالقنصل الروسي، لحث حكومته بإرسال قوات عسكرية للحد من التدخل العثماني فيها(١٦).

شكل التهديد العثماني الجديد للمناطق الشمالية الغربية من ايران، مبرراً لتدخل روسيا وبريطانيا مجدداَ في الشؤون الايرانية، مما دفعت بالاوساط الوطنية والصحافة المحلية في ايران أن تطلق نداءات الاستغاثة من الاوساط الدولية، ولاسيما روسيا وبريطانيا، لمنع القوات العثمانية من التوسع داخل الاراضي الايرانية، وقد أصدرت سانت بطرسبورغ ولندن مذكرة مشتركة الى الحكومة العثمانية، تدعو فيها الى سحب قواتها من المناطق الايرانية المحتلة، والكف عن مساندة العشائر الكوردية التي تجبر الاهالي على طلب الجنسية العثمانية(١٧). وبدورها رفضت الدولة العثمانية الاتهامات الروسية والبريطانية، وبررت موقفها بنقطتين، أحدهما: عدم وجود حكومة مركزية قادرة على فرض سيادتها الكاملة على الاراضي الايرانية، فضلا عن أن المذكرة العثمانية عبرت عن مخاوفها من تعرض سكان السنة فيها لإضطهاد الشيعة(١٨).

رأت الحكومة الروسية أن الغاية من عدم انسحاب القوات العثمانية هو السيطرة على أغلب مناطق اورمية، وهذا ماظهر جلياً عندما قام الحاكم العثماني لمقاطعة (وان) المجاورة بزيارة أورمية لترتيب إدارة الإقليم من ولاية وان إلى "الحدود الجديدة" (١٩). إلا ان الدولة العثمانية بررت عملياتها العسكرية في ايران، بأنها ارادت السيطرة على المواقع الستراتيجية الجديدة كخط دفاعي لقواتها، للحيلولة دون انتشار القوات الايرانية فيها وتشكيل خطر عليها مستقبلاً ، ومن خلال الرسائل السرية المتبادلة بين دائرة الشؤون العسكرية الفيدرالية البريطانية (Office of Military and Fedral Affairs) والحكومة العثمانية، أكدت الاخيرة بأن تواجد قواتها على الاراضي الايرانية هو لإستتاب الأمن وحماية الاستقلال الايراني، الا ان الافعال العثمانية كانت متناقضة عن نواياها، فقد عززت قواتها في المنطقة بإعتبارها كانت أراضٍ عثمانية اغتصبها القاجار(٢٠) .

وجهت الصحافة الايرانية، في الداخل والخارج، انتقاداًت لاذعة ازاء المواقف العثمانية الاخيرة، ودخول قواتها الى الاراضي الايرانية، فقد نشرت مجلة (بارغ . البرق)، وهي مجلة ثقافية اجتماعية تصدر في طهران، في عددها الصادرة في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩١٠، مقالاً تحت عنوان" **أصدقائنا بوجهين**"، جاء فيه:

" **بأن العثمانيين يذرفون دموع التماسيح على مأساة ايران بينما يواصلون الاعتداء على أراضيها**"(٢١). وفي هذا المجال، أشارت صحيفة (Nation Persane . الامة الفارسية)، الصادرة في باريس، وباللغتين الفارسية والفرنسية، في عددها الصادر في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٠، بأن:

"**جميع الشعوب الاسلامية المحبة للحرية تسعى الى تحرير إيران من سيطرة القوات الأجنبية ماعدا الدولة العثمانية**" (٢٢).

كانت الصحافة الروسية توافق، الى حد كبير آنذاك، مواقف ايران الرسمية وصحافتها ازاء التجاوزات العثمانية على الاراضي الايرانية، فقد كتبت صحيفة نوفوي فيريميا (Novoye Vremya) الروسية مقالاً في عددها الصادر في ٢٣ تشرين الاول ١٩١٠، أشارت فيه:

" **الى ان السلطات العثمانية لم تقتصر على احتلال أراضي الجوار الاسلامية فحسب، بل قامت بإستمالة القرى السنية التابعة لمنطقة اورمية، وعمدت الى خلق النعرات الطائفية بينها وبين القرى الشيعية، كما أجبرت الاهالي على الاعتراف بالسيطرة العثمانية، وفرضت عليها الضرائب، وفتحت المدارس، وأجبرت التلاميذ على ارتداء القبعة الحمراء العثمانية، وتعلم اللغة التركية، وبدعمٍ من ألمانيا، سعت الدولة العثمانية الى إخضاع إيران بأكملها تحت سيطرتها**"[٢٣]. وعندما نفت السلطات العثمانية هذه الاتهامات، انضمت وكالة تليغرافيك (دي سانت بطرسبرغ) الروسية إلى فضح الادعاءات العثمانية، عندما ذكرت أسماء جميع الضباط الإيرانيين الذين غادروا المنطقة وحل محلهم الضباط العثمانيين في (خوي، أورمية، وموانا)[٢٤]. وردت حكومة الاتحاديين على هذه الاتهامات، بأن قواتها دخلت ايران لحماية السكان المحليين، وانها ستنسحب بعد انسحاب القوات الروسية من أذربيجان[٢٥].

ومن مظاهر التوتر المتزايد بين البلدين، ان سياسة الاتحاديين ازاء ايران كانت عدائية بشكل علني ومباشر، فان بعض المناطق التابعة للدولة العثمانية قد تحولت الى ملجأ للمعارضة السياسية من الايرانيين، منهم سالار الدولة، ابن مظفرالدين شاه، الذي أتخذ من الاراضي العراقية قاعدة لنشاطه الواسع من اجل الاستحواذ على العرش الايراني، خلال السنوات الاولى من عهد أحمد شاه. وفي إلاطار نفسه، لم يطمئن حكام طهران من العلاقات الطيبة للشيخ خزعل مع العثمانيين، ومن اعتماده على دعم بعض العشائر العربية في جنوب العراق[٢٦]. كما واجهت العلاقات التجارية بين البلدين صعوبات جدية، حيث تعرضت القوافل التجارية المارة عبر الحدود الى اعتداءات متكررة، وحاولت الحكومة الايرانية مراراً اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاربة قطاع الطرق، واعادة الامن والاستقرار الى المناطق الحدودية، الا انها أخفقت في ذلك، بل ان الآثار السلبية والمتردية في العلاقات التجارية بين البلدين قد امتدت نتائجها بقوة الى مدن مثل بغداد وطهران. مما دفع بالبلدين الى تبادل الاتهامات والاحتجاجات المتكررة طيلة السنوات الاخيرة من عمر الثورة الدستورية[٢٧].

شهدت الاوضاع السياسية في البلدين، مع مطلع عام ١٩١٠، جملة متغيرات على الساحتين الداخلية والخارجية، ففي الدولة العثمانية تعالت الاصوات المناوئة لسياسة الأتحاديين، وأزدادت التطلعات القومية للشعوب غير التركية للاستقلال (كالعرب، والارمن، واليونانيين، والكورد، والبلغاريين)، بسبب السياسة المركزية وتوجهات الاتحاديين نحو التتريك وتذويب الشعوب غير التركية في بوتقة القومية التركية[٢٨]، وقد اضافت هذه السياسة معاناة جديدة للامبراطورية العثمانية، واحدثت ثغرة كبيرة بين شعوبها وحكومتها الاتحادية[٢٩].

أما الظروف الداخلية في ايران فلم تكن بأحسن من الدولة العثمانية، فأن الاخفاقات التي تعرضت لها الحكومة الدستورية في اعمالها[٣٠]، وتكالب الدول الاستعمارية عليها، قد حالت دون أن تتخطى السياسة الخارجية الايرانية الاطار التقليدي السائد إلا في حدود. ففيما يخص الجانب الروسي، فإن الحكومة الدستورية لم تجرأ على حل فرقة القوزاق، التي كانت تعد من الأدوات الرئيسية بيد الروس والرجعية المحلية، ليس ذلك فحسب، بل تحولت هذه الفرقة من جديد إلى "**قوة روسية بكل معنى الكلمة**" حسب تعبير المؤرخ البريطاني براون[٣١]. والانكى من ذلك، أزدياد التواجد العسكري الروسي في إيران خلال هذه المرحلة، حيث بلغ عدد الجنود الروس بحلول عام ١٩١٠ نحو ستة آلاف شخص، منتشرون على معظم المدن الشمالية الإيرانية، الأمر الذي أنعكس سلباً على طبيعة العلاقات الإيرانية–الروسية في المرحلة الأخيرة من الثورة الدستورية وبعدها، لأن خروج هذه القوات من الأراضي الإيرانية كان مطلباً وطنياً عاماً[٣٢]، وكانت الحكومة الدستورية أعجزت عن تنفيذ هذا المطلب الوطني العام، ولم تكن قادرة على طرد القوات الأجنبية من البلاد، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الدستورية اللجوء إلى الدبلوماسية، من خلال تقديم الاحتجاجات الرسمية للوزير المفوض الروسي في طهران، لعلها تؤدي إلى نتائج ايجابية. كما أن مفاوضاتها بشأن مصير القوات الروسية المتمركزة في الشمال الإيراني، لم تؤد بدورها إلى نتيجة ترضي الطموح الوطني الهادف بإجلائها نهائياً، حيث قامت هذه القوات بالانسحاب الجزئي إلى داخل الأراضي الروسية[٣٣].

أما العلاقات الايرانية– البريطانية فقد سادت ايضاً توتراً مشابهاً، ففي ظل ضعف الحكومة المركزية في ايران، وغياب القانون والنظام في كافة انحاء المقاطعات الايرانية، قد تسببت الى أزدياد حالة الاضطرابات في ايران بشكل عام[٣٤] والجنوب الايراني بشكل خاص خلال عام ١٩١٠[٣٥]، مما أثارت هذه الاعمال حفيظة الحكومة البريطانية، فوجهت انذاراً ، عن طريق وزيرها المفوض في طهران، الى الحكومة الايرانية في ١٧ تشرين الاول ١٩١٠، حذرت فيها الحكومة بإتخاذ الوسائل الرادعة لعودة النظام والامن على الطرق الرابطة بين بوشهر واصفهان في غضون ثلاثة أشهر[٣٦]، وفي حال عجز الحكومة الايرانية من اتخاذ الاجراءات اللازمة، فإن الحكومة البريطانية سوف تكون مضطرة على تشكيل قوة ايرانية محلية تحت قيادة ضباط بريطانيين لحماية الطرق التجارية في الجنوب الايراني[٣٧]. ويبدو ان النشاط الدبلوماسي البريطاني في طهران قد رافقه نشاط عسكري، بمدى محدود عن طريق التهديد، وكانت هذه الصورة واضحة في الجنوب الايراني.

أثار الأنذار البريطاني للحكومة الايرانية، وبقاء القوات الروسية في شمال ايران، غضب المثقفين والوطنيين في البلاد الاسلامية، ففي "مؤتمر المسلمين" الذي عقد في اسطنبول في ٢٣ تشرين الاول ١٩١٠، أشار المشاركون فيه الى مدى خطورة تواجد وتدخل القوى الامبريالية على شعوب ودول الشرق الاوسط، حيث أكدت الشخصيات المشاركة في المؤتمر، بأن الدول الاستعمارية تحتل بلاد المسلمين بأسم

الانسانية وحقوق الانسان، فقد القى الشخصية القوقازية (عبدالرشيد أفندي) خطاباً في المؤتمر أكد على هذا المعنى بقوله:

" **اليوم الدول الاستعمارية تقوم بأسم الانسانية وحقوق الانسان بالإعتداء على ايران، وغداً ستعمل على اخضاع منطقة الشرق الاوسط بأكملها، وهذه السياسة ليست مخفية على العالم، وما أن تظهر مشكلة صغيرة في بلد ما حتى تجدها تتسارع في التدخل بأسم الانسانية، على الرغم من أنها في الاصل لا تعاني في مناطقها مثلما تعاني تلك الدول الاخرى**"[٣٨].

وتأكيداً على ما جاء في خطاب عبدالرشيد افندي، كانت المحاور الرئيسية للمؤتمر متعلقة بالتدخل الاجنبي لشؤون الشرق الاوسط، لاسيما روسيا وبريطانيا، اللتان تحاولان اضعاف قدرات ايران لتكون أداة طيعة بيدهما. كما اكدت الوفود المشاركة في المؤتمر، ان الدول الاستعمارية هي العائق الحقيقي امام تقدم شعوب الشرق الاوسط وتطورها وليس الاسلام، لان المبادىء الاسلامية في الاصل تدعم الديمقراطية والدستورية. وقد نقلت صحيفة (ايران نو. ايران الجديدة)، جميع وقائع ومقررات وتوصيات المؤتمر، التي اكدت على حماية الدول الاسلامية من اطماع الدول الاستعمارية وسياساتها الظالمة في المنطقة[٣٩].

اثار المؤتمر ووقائعه والمواضيع التي تم تناولها فيه حماسة الايرانيين، حيث خرج مايقارب من عشرة الاف متظاهر الى ميدان (توبخانة) في طهران في أوائل تشرين الثاني ١٩١٠، احتجاجاً على الممارسات البريطانية والروسية في ايران، ورفعت الجماهير شعارات تؤيد الحداثة والتجديد بعكس ماتظهره الدول الاجنبية، كما اشار المحتجون ايضاً، انه على الرغم من الضغوطات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، الا ان الحكومة الدستورية استطاعت حماية الرعايا الاجانب داخل الدولة، التي أستغلتها بريطانيا وروسيا كمبرر للحصول على امتيازات سياسية واقتصادية وادارية اخرى[٤٠].

اثارت الاحتجاجات الداخلية في طهران حفيظة الحكومة البريطانية، حيث سرعان ماوجهت مذكرة احتجاجية الى الحكومة العثمانية لتبنيها ودعمها للمؤتمر، وحذرت فيها من نتائج المؤتمر على الاوضاع الداخلية في الدولة العثمانية، لاسيما وان ايران قد شهدت احتجاجات داخلية ضد المصالح البريطانية والروسية فيها، وان الدولة العثمانية ليست ببعيدة عن هذه الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية[٤١]. وبدورها حاولت السلطات العثمانية تبرير موقفها ازاء توجهات ومقررات المؤتمر، مؤكدة بأنه لا يعبر عن سياسة الدولة العثمانية الرسمية تجاه الدول الاخرى وبالأخص بريطانيا، وان انعقاد المؤتمر في اسطنبول كان في الاصل فكرة المثقفين المسلمين، إلا أن الحكومة العثمانية لم تستطع منع انعقاده، لانه قد يثير الرأي العام الاسلامي ضد السلطنة، وبالتالي سيكون بمعزل عن المجتمع الاسلامي[٤٢].

- **موقف حكومة الاتحاديين من تواجد القوات الروسية والبريطانية في ايران:**

تابعت الحكومة العثمانية الاحداث الداخلية في ايران عن كثب، من خلال تقارير السفير العثماني في طهران، فقد اشارت المعلومات الواردة فيها، بأن مظاهرات الاحتجاج ضد الاحتلال العثماني والروسي والبريطاني، عمت معظم المدن الرئيسية في ايران في كانون الاول ١٩١٠، وبالاخص قم واصفهان وشيراز واردبيل وكذلك النجف، وتوجت هذه الاحتجاجات بنقل برقيات موقعة من المحتجين إلى الصحف والسفارات الأجنبية وأعضاء مجلس الوزراء والبرلمان الإيراني، التي أكدت فيها على رفض التواجد الروسي والبريطاني في ايران، باعتباره انتهاكاً صارخاً لسيادتها وحريتها(٤٣).

ومع وضوح الموقف الذي اتخذه رجال الدين، امثال المازندراني والخراساني ومحمد جعفر الحسيني، تجاه التدخلات الاجنبية في ايران، إلا انه لايوجد في الموقف مايشير صراحة إلى التواجد والتدخل العثماني في شؤوها، الا أن وكالة تليغرافيك (دي سانت بطرسبرغ) الروسية فسرت الامر بقولها، عندما ذكرت أن رجال الدين إستجابة لدعوة التوحيد مع الاتراك لطرد القوات الاوروبية، وأكدوا على أن افضل طريقة لإسطنبول لإثبات حسن نواياها مع ايران هو الانسحاب من الأراضي المحتلة. وظهرت اشارات مماثلة في صحيفة (نوفوي فريميا) الروسية، عندما زعمت أن الإيرانيين غير مبالين بمصير أُمتهم، فقد رحبوا، بالقوات البريطانية والروسية. وأضافت الصحيفة، أن السلطات الروسية تحترم سيادة إيران، لأن في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية،"**لازالت المحاكم والإدارة والشرطة الفارسية تعمل ولا نشكل أي خطر على الحدود الفارسية**"(٤٤).

استغلت بريطانيا الاوضاع المتدهورة في الجنوب وباقي المناطق الايرانية للتدخل في شؤونها الداخلية من خلال تواجد قواتها المتمركزة في جنوب إيران، تحت ذريعة حماية مصالحها التجارية، وأرسلت بعض القوات الاضافية المتواجدة في الهند إلى داخل الأراضي الإيرانية، والتي نزلت في ميناء بوشهر، ثم واصلت تقدمها نحو شيراز، بعد أن احتلت عدداً من المدن الجنوبية المهمة(٤٥). لم تكتف بريطانيا بذلك فحسب، بل قامت بتشكيل قوة خاصة من الجندرمة المتدربة في الجنوب عرفت بأسم " شرطة الجنوب"، على غرار "فرقة القوزاق" لخلق نوع من التوازن العسكري مع القوات الروسية في ايران، وقد بلغ تعداد هذه القوات حوالى سبعة آلاف جندي في عام ١٩١١(٤٦)، واستناداً الى التوزيع الجغرافي للطرق التجارية الخاصة بالنفوذ البريطاني في ايران، فإن سلطة وسيادة هذه القوات ستمدد الى المنطقة الحيادية المرسومة بموجب اتفاقية ١٩٠٧(٤٧)، وبعد أن تمادت هذه القوات في تدخلها المباشر والمستمر في شؤون المنطقة، وجدت الحكومة الدستورية نفسها مجبرة على التشاور والتفاوض مع السلطات البريطانية للحد من هذه التجاوزات، الا ان المفاوضات بين الطرفين لم تسفر عن نتيجة، بسبب مماطلة الجانب البريطاني وإصراره على أهمية بقاء قواتها في الجنوب الإيراني(٤٨). الأمر الذي ايدته الحكومة الروسية، لأن ذلك سيوفر شرعية وغطاء للقوات الروسية ايضا في شمال إيران، ويمهد الطريق لبقاء تقسيم ايران بشكل دائم(٤٩).

استمرت الدولة العثمانية في المطالبة بخروج القوات الروسية من شمال ايران، وأعتبرت خروج هذه القوات رهناً بخروج قواتها من ايران ايضا، وقد تعاطف مجموعة من المثقفين الايرانيين مع الطرح العثماني هذا، حيث كتبت صحيفة "سروش" مقالاً في تشرين الثاني ١٩١٠، اشادت فيها على الوحدة بين مواطني الدول الاسلامية، متهمة عملاء روسيا بنشر الشائعات الكاذبة والملفقة عن التجاوزات العثمانية داخل الاراضي الايرانية[٥٠]. وأشار، الملحق العسكري للسفارة العثمانية في العاصمة الروسية، الى هذه الحقيقة، حيث أفاد، بأن (نوفوي فريميا) الروسية نشرت عدة مقالات كاذبة عن الهجمات العثمانية – الكردية المشتركة ضد القرى الشيعية في أورمية وسلماس[٥١].

يبدو أن الادعاءات الروسية لم تكن بعيدة عن بعض الحقائق والاحداث على أرض الواقع، لأن أهل السنة، ومن ضمنهم الكورد في ايران، يتأملون خيراً من الدولة العثمانية، للحد من نفوذ روسيا وبريطانيا ومساعيهما في تقسيم الاراضي الايرانية، فقد اشار شيخ الاسلام في كردستان ايران الى هذه الحقيقة، في رسالته الى وزير الداخلية العثماني طلعت باشا (١٩٠٩- ١٩١١)، المؤرخة في ٣٠ آب ١٩١٠، بتأكيده على أن (مقاطعة كردستان) " Kurdistan kıt'ası " يجب تأخذ الاولوية في السياسات العثمانية في صراعها مع الدول الكبرى، وأختتم رسالته بالقول:

"**من الأفضل ان تبقى مقاطعة كردستان والمناطق التي فيها السنة تحت سلطة الخليفة، لاسيما وأن شعوب هذه المنطقة تجمعها مشاعر الاخوة الدينية تجاه الدولة العثمانية**" [٥٢].وبدورها أرادت السلطات العثمانية أن توحي للزعامات الكوردية بأنها ستتخذ خطوات مناسبة لزيادة نفوذها في المنطقة[٥٣]. وظلت بعض الشخصيات المؤثرة في كوردستان تتأمل في أن يؤدي الوجود العثماني الى الحاق تلك المناطق بالدولة العثمانية كلياَ[٥٤]. حيث أشار (مشير ديفان) أحد أعيان السنة، في لقاءٍ خاص مع القنصل العثماني، إلى أن المنطقة تضم ما بين أربعمائة ألف وخمسمائة ألف نسمة من السنة، الذين تربطهم مع الدولة العثمانية بروابط جغرافية ومذهبية، وأشار ايضاً بأن أغلبية العلماء والأعيان والتجار يرغبون بالانضمام الى الامبراطورية العثمانية (devlet–i aliye–i Osmaniye–ye dehalet) ولكن مع ذلك، حذر من أن بعضهم مازالوا مؤيدين لروسيا[٥٥]. وفي السياق نفسه أبلغ القنصل الروسي في أورمية حكومته، بأن القوات العثمانية غالباً ماتقوم بالاعتداءات على حياة وممتلكات الاهالي في المنطقة[٥٦].

ولكن مع ذلك، حاولت القوات العثمانية في مطلع عام ١٩١١ توسيع دائرة نفوذها في المناطق الكوردية لاسيما في (سقز، بانه، ساوجبولاغ، وبوكان)، وعززت سيطرتها فيما بعد على المنطقة، مما دفعت بالحكومة الايرانية الى تقديم مذكرة احتجاج للباب العالي رداً على تصرفات القوات العثمانية، ومنعها قيام الموظفين الايرانيين بأداء واجباتهم الرسمية بما فيها جمع الضرائب[٥٧]. وأستناداً الى طلب

شيخ الاسلام في كوردستان، أجبر القنصل العثماني في ساوجبلاغ رجال الدين في المدينة على مدح وذكر أسم السلطان العثماني بدلاً من الشاه، اثناء خطبة الجمعة [٥٨].

- **بعثة شوستر المالية وردود الافعال الداخلية والخارجية**

تزامنت هذه الاحداث مع وصول بعثة أمريكية برئاسة الخبير المالي مورغان شوستر (M.Shuster) الى ايران[٥٩]، بعد أن وافق المجلس الايراني بالأغلبية على ترشيح اعضاء بعثته في شباط عام ١٩١١[٦٠]. وعلى الرغم من أن واشنطن، في ردها على مذكرة للخارجية الايرانية، عدت شوستر شخصاً مستقلاً، وان حكومتها ليست مسؤولة عن تصرفاته كلياً، الا ان نشاطه لم يكن بمعزل عن منطلقات السياسة الامريكية تجاه المنطقة يومذاك، وحسب الوصف الدقيق للباحث الروسي (ايفانوف) وهو من المختصين في تاريخ ايران ان:

"**شوستر، الذي كان مرتبطاً بشركة النفط الامريكية ستاندرد اويل، قد وضع امامه مهمة تهئية الظروف لتغلغل النفوذ الامريكي الاقتصادي والسياسي في ايران**"[٦١]. وعلى ضوء هذا التصور، لم يكن غريباً ان يركز شوستر خلال فترة عمله في ايران على توجيه انتقادات لاذعة لسياسة روسيا وبريطانيا، الامر الذي ولد ردود فعل قوية لدى الدولتين ضد بعثة شوستر[٦٢].

اثارت اجراءات ونشاطات شوستر في ايران[٦٣]، حفيظة الحكومة الروسية، فقد شهدت العلاقات الايرانية الروسية، خلال فترة وجود شوستر في ايران، مزيداً من التوتر، حيث كانت قرارات واجراءات الخبير الامريكي مثار غضب السفارة الروسية وحكومتها، فقد شنت الصحافة الروسية حملة واسعة ضد تصرفاته وأتهمته بشتى الاوصاف والنعوت، وكشفت عن هويته اليهودية[٦٤]. ويبدو ان تركيز الصحافة الروسية على يهودية شوستر، كانت لغايات سياسية بهدف اثارة النعرة الدينية لدى الايرانيين ضده.

لم تكتف الحكومة الروسية بذلك، بل صممت على إبعاد شوستر وبعثته عن ايران نهائياً، واتخذت من قرار الحكومة الايرانية مصادرة ممتلكات (شعاع السلطنة) المودعة لدى مصرف الاعتماد الروسي، وقيام بعثة شوستر بجرد تلك الممتلكات، ذريعة لتحقيق هدفها بإبعاده عن ايران، وكما يؤكد المؤرخ البريطاني ريتشارد دبليو كوتام (R.W.Cottam)، بأن الوزير المفوض البريطاني في طهران كان له الدور الرئيسي في تأجيج الموقف، حيث طلبت الحكومة الدستورية المساعدة من بريطانيا لمواجهة التهديد الروسي، إلا أن الرد البريطاني جاء مخيباً للآمال الإيرانية، حيث اعتذرت عن تقديم أية مساعدة لها في محنتها الحالية، ونصحتها "بالإذعان للمطالب الروسية دون تأخير" وقد جاء الموقف البريطاني هذا من خلال توافق مصالحها مع روسيا، وهو ضرب الثورة الدستورية. وهذا ماكشفته صحيفة (تازه بهار. الربيع الجديد) الطهرانية حينما أشارت الى:

"**إن الإنذار الروسي الذي قدم لحكومتنا قد أطاح باستقلالنا، ولكن الحكومة البريطانية كانت وراء هذا الإنذار، فكما ذكرنا مراراً وتكراراً فإنه حين تحل مصيبة فإن الحكومة البريطانية هي التي تقوم**

بإعداد المقدمات لروسيا، ثم تقف بعد ذلك موقف المتفرج"[٦٥]. **فجعل " الكيل يطفح لدى القيصر الروسي**"[٦٦]، حيث قدمت الحكومة الروسية انذاراً الى الحكومة الايرانية في تشرين الثاني عام ١٩١١، طالبت فيها، إنهاء خدمات شوستر فوراً، وأن تلتزم الحكومة الإيرانية بدفع نفقات الجيش الروسي المتواجد على الاراضي الايرانية، وعدم التعاقد مستقبلاً مع خبراء أجانب إلا بعد موافقة روسيا وبريطانيا، على أن ينفذ هذا الإنذار خلال (٤٨) ساعة، وإلا فإن قواتها ستقوم بالتقدم لإحتلال طهران[٦٧].

دفعت الأحداث الداخلية المتسارعة هذه الى انعقاد الاجتماع الطارىء للمجلس الإيراني في الأول من كانون الأول ١٩١١، لإيجاد حل للازمة وإنهاء حالة التشنج السائدة انذاك بين ايران وروسيا، وقدم وزير الخارجية الايراني في الجلسة شرحاً مفصلاً عن محتوى الانذار وقوة التهديد الروسي، مقابل ضعف الامكانات الإيرانية لردع التهديد، وكذلك طبيعة التوافقات المشتركة بين بريطانيا وروسيا ضد سيادة وإرادة بلاده آنذاك، معلناً أن إيران في خطر حقيقي ما لم تستجب للإنذار الروسي[٦٨]. وأثناء التداول والحوار داخل المجلس، رفض بعض اعضائه الاستسلام التام للإنذار الروسي، وتعالت أصوات المعترضين لهذا التهديد، فقد أعترض النائب محمد حسن الاسترابادي، على حتمية القبول بالانذار مصرحاً: "**ربما إن إرادة الباري تحتم أن يمحوا استقلالنا، ولكن لا يجوز أن نمحيه نحن بأيدينا**"[٦٩]. ونتيجة للنقاشات الحامية بين أعضاء المجلس ووزير الخارجية حول قبول التهديد الروسي، فقد قرر المجلس بأغلبية أعضائه رفض الانذار وعدم الخضوع للتهديدات الروسية، وتعاطف المواطنون مع قرار المجلس برفض التهديدات الروسية، حيث شهدت معظم المدن المالية في ايران مظاهرات واسعة ضد القوات الروسية، ولاسيما في تبريز وانزلي ورشت[٧٠]، ثم أمتدت المظاهرات في عموم المدن الإيرانية، ورفعت شعار "الاستقلال أو الموت"، وتجمع المواطنون امام مبنى المجلس تضامناً مع قرارها الرافض للانذار الروسي، وهاجمت محطات السكك الحديدية العائدة لروسيا، وأعلنت مقاطعة جميع البضائع الأجنبية، والروسية منها بصورة خاصة، واشارت بعض المصادر إلى المشاركة الفعالة للمراءة الايرانية، حيث تجاوز اعدادهن أكثر من (٣٠٠) أمرأة في التظاهرة حول بناية المجلس[٧١].

قوبل الإنذار الروسي، والموقف البريطاني المؤيد له[٧٢]، برد فعل عنيف داخل إيران أولا، وعلى الصعيد الاقليمي ثانياً. فقد حمل علماء الدين في النجف راية المعارضة لهذا الانذار، وأرسل كل من كاظم الخراساني وعبد الله المازندراني برقية الى رجال الدين في المدن الايرانية الاخرى جاء فيها: "**على كافة المسلمين وأصحاب النخوة الدينية الدفاع عن بيضة الإسلام لانه واجب ديني، وإن منع الحملات الصليبية من أهم الفرائض الدينية**"[٧٣]. وعلى الصعيد نفسه، ارسل كل من كاظم الخراساني وعبد الله المازندراني برقية أخرى الى رجال الدين في استراباد، تضمنت فتوى بتحريم شراء البضائع الخارجية لاسيما الروسية منها، لأن التعامل مع الاجانب سيؤدي الى ضياع ثروة البلاد، ويعطي في الوقت نفسه ذريعة لروسيا لبسط سيطرتها على المنطقة بحجة حماية تجارتها، وتدريجياً ستحل الكنائس محل المساجد،

ويبدل الأذان بالناقوس، لذلك فان الجهاد الاقتصادي هو بمنزلة الجهاد والشهادة[٧٤].

ساندت القيادات الدينية في الخارج موقف الحكومة الإيرانية ضد التهديدات الروسية، فقد انهالت عليها البرقيات من مختلف التجمعات الإسلامية في الهند والاقاليم التابعة للدولة العثمانية، كمصر والعراق، معلنةً موقفها المساند للشعب الإيراني في محنته ضد التهديدات الروسية[٧٥].

وبعد رفض المجلس الايراني للانذار الروسي، وتزايد المظاهرات المعادية له، واصطدام الاهالي بالقوات الروسية في المدن الشمالية، قرر رجل الدين الايراني كاظم الخراساني السفر الى العراق والاجتماع برجال الدين في كربلاء والنجف والكاظمية لتوحيد الموقف وحفظ استقلال ايران، وفي ١٢ كانون الاول ١٩١١، اعلن عن تأسيس الحركة الجهادية لمقاومة التهديدات الروسية وايقافها، وتعاطف معه معظم رؤساء العشائر العراقية، ولتحقيق مبتغاه أرسل أحد رجال الدين في النجف الى والي بغداد (جمال باشا)، لإعلامه بأهداف الحركة الجهادية، وأن تحظى بدعم الحكومة العثمانية وشرعيتها ولو معنوياً[٧٦].

تزامناً مع هذه الاحداث، أستولت القوات الايطالية على ولاية طرابلس الغرب العثمانية (ليبيا) في اواخر ايلول عام ١٩١١[٧٧]، مما دفعت بالدولة العثمانية الى الانشغال بالتطورات الليبية وإهمال الشأن الايراني، هذا على الرغم من أن اطماعها الدائمة في السيطرة على اذربيجان كانت قائمة، الا ان ذلك لم يقف عائقاً امام توحد جهود علماء الدين في كل من ايران والدولة العثمانية للوقوف ضد التهديدات الخارجية للقوى الاستعمارية. فمثلا آية الله كاظم يزدي، حاول أن يضع خلافاته العميقة جانباً مع علماء الدين المؤيدين للدستور، وأصدر فتواه المشهورة بمحاربة اعداء الدين الاسلامي بقوله: " **اليوم يهاجم الاوربيون البلدان الاسلامية، حيث غزت ايطاليا طرابلس ١٩١١، واحتل الروس والبريطانيين شمال وجنوب ايران على التوالي، فإن واجب جميع المسلمين الاستعداد للدفاع عن الاراضي الاسلامية ضد الكفار، ويجب الا يتردد المسلمون في التضحية بحياتهم وثرواتهم من أجل طرد القوات الايطالية في طرابلس، والقوات الانكلو-روسية من ايران.. فواجب المسلمين الآن هو حماية ايران، والعثمانيين من الصليبيين الغزاة**"[٧٨].

يبدو أن دعوة كاظم يزدي للجهاد، قد ساهمت في مشاركة السكان المحليين بشكل كبير وملحوظ، خاصة بعد انتشار الشائعات بأن كاظم الخراساني، المقيم في العراق انذآك، سيقود المحاربين الى ايران، بمساندة العشائر المتطوعة، التي استكملت جميع الترتيبات المتعلقة بالحملة الجهادية، الا ان وفاة المفاجيء لكاظم الخراساني **في** ١٢ كانون الاول ١٩١١[٧٩]، أدت الى الغاء الحملة[٨٠].

أصرت روسيا على موقفها، على الرغم من الموقف الشعبي الايراني المناهض له، وكذلك موقف رجال الدين في الدولة العثمانية الرافض للانذار الروسي، فإن الاخيرة شددت في اجراءاتها العسكرية، وبدأت ترسل قوات جديدة الى الاقاليم الشمالية من ايران في اذربيجان وجيلان وخراسان، وعززت قواتها

في المدن الشمالية في انزلي ورشت وقزوين واستراباد ومشهد، وأصدرت الاوامر لقطاعاتها التوجه صوب العاصمة طهران بهدف تنفيذ الانذار(٨١).

استغلت الاسرة القاجارية الحاكمة، ومعها الفئات الرجعية المناهضة للدستور، التطورات الداخلية المتأزمة مع دخول القوات الروسية لمعظم انحاء البلاد الشمالية، مما اضطرت الحكومة الايرانية الى الاذعان للانذار الروسي، وابعاد شوستر من منصبه، بالتالي دفع (ناصر الملك)، الوصي على العرش، الى حل المجلس في ٢٤ كانون الاول ١٩١١، ومنع الصحف من الصدور، وأعلن الأحكام العرفية، ونفى النواب والوطنيين إلى قم، ثم قام بحملة اعتقالات واسعة ضد الدستوريين(٨٢).

هذه الاوضاع المتردية، وانهيار القوات الايرانية امام الزحف العسكري الروسي لشمال البلاد، وضعت الحكومة الايرانية التي كان يترأسها (صمصام السلطنة)، امام خيار وحيد هو التوقيع على وثيقة القبول بالانذار الروسي، التي أنهت كلياً ثورة الدستورية والحياة الديمقراطية، معترفاً بأن توقيعه جاء بعد أن فرض عليه بالقوة، حيث كتب ملاحظته تحت التوقيع نصاً " وقعَّت تحت ضغط القوة". وهكذا نجحت روسيا وبريطانيا، بمساندة القوى الرجعية الداخلية، في انهاء الحياة الدستورية في ايران، وطبقاً لقول (شوستر): "**أنها نهاية محزنة لكفاحٍ مرٍّ من أجل الحرية والتنور**"(٨٣). وبهذه الطريقة أسدل الستار على نضال غرس بذرته في التربة الإيرانية بحيث لم يعد بوسع أحد تجاهله، فمثلما كان عامل النفوذ الأجنبي سبباً رئيسياً من أسباب قيام الثورة، فأنه كان أيضاً سبباً مهماً في سقوط التجربة الدستورية بحكم قوة الضغط الأجنبي مقابل هشاشة الوضع الداخلي، وانشغال الحكومة الايرانية لحل المشكلات الداخلية وتصفية الخلافات والصراعات، أما المجلس الوطني الذي تم حله فلم ينعقد إلا بعد نشوب الحرب العالمية الأولى.

الخاتمة :

بعد قيام الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥، حاولت الحكومة العثمانية الاستفادة من الفوضى الداخلية والصراع بين القوى المؤيدة للثورة والمعارضة لها، والعمل على تقوية نفوذها من خلال الوقوف الى جانب القوى المؤيدة للدستور والاصلاح لتأمين مصالحها في ايران، حيث تظاهرت الحكومة العثمانية بمساندة الوطنيين، محاولةً منها لتطويع مسار الثورة وتسخيرها خدمة لمصالحها المستقبلية في ايران، الا ان اهداف ومطالب الثورة الدستورية في انهاء التواجد العسكري للقوات الاجنبية داخل اراضيها، ورفضها لكافة التدخلات الخارجية للدول الاجنبية في شؤونها الداخلية، ولاسيما الوجود البريطاني والروسي والعثماني، دفعت بالحكومة العثمانية الى اعادة النظر في سياساتها ومواقفها تجاه الثورة الدستورية وقادتها، وعادت للسعي الى السيطرة على بعض المقاطعات الايرانية التي خسرتها في المعارك السابقة، ولاسيما مقاطعة اذربيجان، التي أدت بالنتيجة الى تدهور العلاقات بين البلدين، لاسيما بعد دخول القوات العثمانية الى المناطق الشمالية الغربية من ايران، التي دفعت بالحكومة الايرانية الى رفض التدخلات

العثمانية وطالبتها بالتراجع والكف عن السياسات العدوانية الخاطئة ضد الاراضي الايرانية، الا أن النداءات الايرانية تجاه التدخل العثماني لم تؤد الى نتيجة، بل شجعت القوى الدولية الطامعة بالاراضي الايرانية الى التدخل المباشر، ولاسيما روسيا وبريطانيا، وبدأت هاتان القوتان تتربصان الفرص للتدخل بالشأن الايراني، وكان وجود بعثة مورغان شوستر واجراءاتها المالية، خير دليل على مدى تقاطع المصالح الاجنبية مع المصالح الوطنية الايرانية، عندما هددت روسيا الحكومة الايرانية بإنهاء مهامه في ايران.

المصادر:

(١) بدأ المجلس الثاني أعماله في ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٩، وشكل مجلساً أعلى للثورة (مجلس عالي)، وقد تألف من قادة الثورة ومن زعماء طهران ومن نواب المجلس السابق، وقد بلغ عددهم جميعاً (٥٠٠) عضواً، منحه المجلس كافة السلطات والصلاحيات، لعدم وجود الملك و الحكومة ، وخوفاً من أن يكون العدد الاكبر لأعضاء المجلس سبباً في تعطيل أعماله، شكلت لجنة من (١٢) عضواً من بين أعضاء المجلس سميت بـ (لجنة الإدارة)، فعينت الأخيرة محمد علي خان(سبهدار)وزيراً للحربية وسردار أسعد وزيراً للداخلية، ليقوما بمعالجة المشاكل، لحين تشكيل حكومة جديدة. للمزيد ينظر: منصور اتحاديه(نظام مافى)، مجلس وانتخابات از مشروطه تا بايان قاجاريه، (تهران: ١٣٧٥)، ص ١١٧. ١٥٠.

(2) P. Sykes, A History of Persia, Vol.II, Third Elition, London,1963, P. 421.

(٣) خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه ايران ١٨٩٦- ١٩١٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ٢٢٦.

(4) Riza Kurtuluş, 1906- 1911 Iran Meşrutıyet Hareketında Osmanlı Etkısı, Doktora Tezi, T.C Marmara Ünıversıtesı, istanbul, 2010, S.200.

(5) A.E, SS. 200-201.

(6) Sabri ATES, "The Ottoman Archives as a Source for the Study of Qajar Iran", Iranian Studies, Vol. 37, no.3, September 2004, S. 499-509.

(٧) عبدالهادي حائري، تشيع ومشروطيت در ايران ونقش ايرانيان مقيم عراق، جاب اول، (تهران: ١٣٦٠)، ص ١١٦.

(8) BIJAN CEZANI, IRAN MEŞRUTIYET DEVRIMI,GÜÇLAR (1906-1911), Farsçadan Çevirenler, Ramin Cabbarli- Türkan Urmulu, Istanbul, 2016, S.242.

(9) Fahri Belen, 20.Yüzyılda Osmanli Devleti, Istanbul,2016,S.236.

(١٠) اسعد محمد زيدان الجواري، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩- ١٩٢٥، مراجعة الدكتور : كمال مظهر احمد، (البصرة: ١٩٨٧)، ص١٠٨.

(١١) راجع تفاصيل العلاقات التجارية بين ايران والدولة العثمانية في :

-Masoumeh Daei, Iran- Osmanli Ticari ilişkerı 1900-1923,Doktora Tezi, T.C Ankara Ünıversıtesı, Ankara, 2011, SS.147-188.

(١٢) حسين مكي، تاريخ بيست ساله ايران، جلد اول، (تهران: ١٣٢٣)، ص ١٦-١٧.

(13) BIJAN CEZANI, A.G.E, S.244.

(١٤) محمد تمدن، اوضاع ايران در جنط اول يا تاريخ رضائيه، (تهران: ١٣٥٠)، ص ٨٢.

(15) Kaan Dilek, Iran'da Meşrutyet Hareketı ve Dönemın Sıyası Gelışmeleri, AKademik "ORTA DOĞU",Cit 2, Sayi 1, Istanbul,2007,S.5٦ .

(16) Sabri Ateş, The Ottoman- Iranian borderlands, Making A Boundary 1843-1914 , P.264.

سنشير فيما بعد الى الوثائق الأرشيف العثماني المصنفة تحت عنوان :"Hariciye-Nezareti Siyasi" بالاختصار: "B.O.A.HR.SYS".

(17) B.O.A.HR.SYS 672/36 ، July 14, 1909.

(18) B.O.A.HR.SYS 673/36 , July 14, 1909.

(19) B.O.A.HR.SYS 683/8 , December 9, 1909.

(20) B.O.A. HR.SYS 683/16, October 28, 1910.

(21) B.O.A. HR.SYS 728/14, October 29, 1910.

(22) B.O.A. HR.SYS 673/48, October 30, 1910.

(23) B.O.A. HR.SYS 673/4٩, October 30, 1910.

(24) B.O.A. HR.SYS 722/2, January 22, 1911.

(25) B.O.A. HR.SYS 728/21, December 17, 1910.

(٢٦) مصطفى عبدالقار النجار، تاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥، (القاهرة: ١٩٧٠)، ص ١٩٣.

(27) Masoumeh Daei, A.G.E ,S.187.

(٢٨) للتفاصيل ينظر:

-A.L.Macfie, The End of the Ottoman Empire 1908-1923, Taylor, 1998, PP.108-129.

(29) Fahri Belen, A.G.E , S.23٦.

(٣٠)ركز المجلس الايراني الجديد على مسألة الانتقام من اركان النظام السابق، على الرغم من ان الثورة كانت لديها اولويات وقضايا كان عليها معالجتها منذ البداية، فبعد تشكيل (مجلس اعلى للثورة) بدأت بتشكيل المحكمة الثورية، التي بدأت بحملة اعتقالات وتحقيقات مع العناصر التي كانت محسوبة على الدستور، وعملت من أجله ولكنها بقيت مدافعة عن الاسلام، بتهمة معاداة الحركة الدستورية وتكفير المثقفين وشق وحدة الايرانيين من خلال تعميق الخلاف بينها وبين رجال الدين المجددين وفئات المثقفين أمثال الشيخ فضل الله نوري، والسيد عبدالله البهبهاني، اللذان اصدرت المحكمة الثورية قرار الإعدام بحقهما، وبموجب هذه التصفيات انحسر دور المؤسسة الدينية في المرحلة الاخيرة بعد ان كان كبيراً في المرحلة الاولى، بل وعد بعض المؤرخين انفصالها عن الثورة الدستورية أمراً واضحاً، واقتصر دورها في هذه المرحلة على الإشراف الشرعي على القوانين المتعلقة بالمصلحة العامة، مما احدث ذلك هوة واسعة بين رجال الدين والساسة من دعاة الدستور من جهة، وبين المؤيدين للثورة الدستورية من رجال الدين في النجف من جهة أخرى، بعد أن كانوا سندها القوي في مواجهة الاستبداد القاجاري. للمزيد ينظر: ابراهيم صفائي، رهبران مشروطة، (تهران: ١٣٤٤)، ص ٧٧- ٨٥؛ سيد مصطفى تقوي، علما ومشروطة، مجلة" فصلنامه"، مركز مطالعات تاريخ معاصر ايران، شماره هفتم،

(تهران: ١٣٨٠)، ص ٤٨- ٥٣.

(31) E. G. Browne, The Persian Revolution of 1905-1909, P. 349.

(32) Stephenie Gronin, The army and the Great of the Pahlavi State in Iran 1910 – 1926, London, 1991, P. 62.

(33) H.Nazem, Russian and Great Britain in Iran 1900-1914, Based on British, French, German, Iranian, Russian and the United state Diplomatic Document, Tehran, 1975 , P. 63 .

(٣٤) للتفاصيل عن الاضطرابات الايرانية راجع:

-R.Tapper, Raiding, Reaction and Rivaly: The Shahsevan Tribes in the Constitutional Period, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Vol.XLIX, Part. 3, London, 1986,PP. 508-530.

(٣٥) سيطرت عصابات من قطاع الطرق على الطريق الرابط الاحواز وأصفهان، وكذلك طريق الشمال نحو العاصمة طهران، وطريق الكارون- لرستان، كما ان الحاكم المحلي لإصفهان لم يستطع القيام بأي شيء لمعالجة هذه الحالة، وان قافلة كبيرة تحمل السلع التجارية البريطانية والهندية تعرضت للسرقة على الطريق الذي يربط يزد بمشهد، فضلا عن ذلك فإن خط التلغراف الهندو- اوربي في سيستان قد تم تدميره، مما أجبر البريطانيين العاملين فيه على الهرب، كما حدثت سرقات بريدية متكررة. للمزيد ينظر:

-D.Mclean, Britain and her Buffer State, The Collapse of the Persian Empire890-1914, London, 1979, PP.107-109,

(36) P. Sykes, Op.Cit, P. 425.

(37) Mansour Bonakdarian, Britain and the Iranian Constitutional Revolution of 1906 - 1911 foreign policy, Imperialism, and Dissent, New York, 2006,P.224.

(38) E.G.Browne, The Press and Poetry of Modern Persia, Cambridge,1914, P.325.

(39) Kaan Dilek, A.G.E, S. 58.

(٤٠) ذانت اظارى، انقلاب مشروطه ايران ١٩٠٦- ١٩١١، ترجمة: رضا رضائى، ضاب سوم، (تهران: ١٣٥)، ص ٣٩٥.

(٤١) همان منبع، ص ٣٩٦.

(42) E.G.Browne, The Press and Poetry of Modern Persia, P.327.

(43) B.O.A. HR.SYS 673/54, December 15, 1910.

(44) B.O.A. HR.SYS ,711/2 , January 25, 1911.

(45) D.Mclean, Op. Cit, P.112.

(46) Mansour Bonakdarian, Op. Cit, P. 224.

(٤٧) ادى تفاقم خطر المانيا عالمياً، ومحلياً بالنسبة لإيران، بالإضافة الى خطورة القرارات التي أتخذها قادة الثورة الدستورية في معارضة النفوذ الاجنبي، الى تضيق حدة التناقضات بين روسيا وبريطانيا في مطلع القرن العشرين. وازاء هذه

التطورات، كان لزاماً على كل من بريطانيا وروسيا، تناسي خلافاتهما، وتسوية مشكلاتهما الاستعمارية، للوقوف بوجه النشاط الالماني المتزايد في الشرق من جهة، ولإجهاض الثورة الدستورية من جهة اخرى، بعد أن أصبحت تشكل خطراً مباشراً على مصالحهما في ايران. فتم التوصل الى عقد الاتفاقية البريطانية- الروسية في بطرسبورغ في ٣١ اب عام ١٩٠٧، وطبقا لهذه الاتفاقية، قسمت ايران الى منطقة نفوذ روسية في الشمال، وبريطانية في الجنوب، ومحايدة في الوسط، وعلى الرغم من أن الاتفاقية نصت على استقلال ايران، الا انها عملياً افقدتها استقلالها، وحولتها الى شبه مستعمرة بين بريطانيا وروسيا. للتفاصيل عن هذه الاتفاقية ينظر: روز لويس كريفس، المعاهدة الانكليزية- الروسية ١٩٠٧- ١٩١٤ بعض وجوهها ومدى تأثيرها في فارس، ترجمة: الدكتور محمد وصفي ابو مغلي، (البصرة: ١٩٨١)؛ نوري عبدالبخيت، معاهدة سنة ١٩٠٧ بين روسيا وانكلترا حول ايران وافغانستان والتبت، مجلة " كلية الاداب"، العدد ١٤، السنة ٢، (البصرة: ١٩٧٩)، ص ٢٤٤- ٢٥٨.

(٤٨) حسين مكي، منبع قبلي، ص ١٩٦ - ١٩٧.

(49) R.K.Ramazani, R.K. Ramazani, The Foreign Policy of Iran, A Developing Nation in World Affairs 1500- 1941,Virginia,1966 , P.97.

(50) B.O.A. HR.SYS 673/46, November 27, 1910.

(51) B.O.A. HR.SYS 673/47, November 28, 1910.

(52) B.O.A. HR.SYS 728/30, August 30, 1910.

(53) B.O.A. HR.SYS 728/30, August 30, 1910.

(54) B.O.A. HR.SYS 673/62, December 22, 1910.

(55) B.O.A. HR.SYS 673/62, December 22, 1910.

(56) B.O.A. HR.SYS 728/30, August 23, 1910.

(57) B.O.A. HR.SYS 711/2, February 10, 1911.

(58) B.O.A. HR.SYS 674/5, April 17, 1911.

(٥٩) حاولت الحكومة الدستورية الاعتماد على الخبراء الامريكان لايجاد مخرج لمشاكلها المالية المستعصية في اطار توجهاتها الاستقلالية الجديدة، ففي ٢٨ كانون الاول ١٩١٠ طلبت الحكومة الايرانية من مفوضيتها في واشنطن مفاتحة المسؤولين الامريكان بخصوص إرسال عدد من الخبراء الماليين الى طهران لتنظيم الخزانة الايرانية، وابرام عقد معهم للعمل هناك لمدة ثلاث سنوات. للمزيد ينظر:

-R.A.McDaniel, The Shuster Mission and the Persian Constitutional Revolution, U.S.A, 1974,P.9.

(60) A.Yeselson, United state - Persian Diplomatic Relation 1848 - 1921, New Brunswick, 1956, P.113.

(61) M.S.Ivanov, Ockirk Istorii Irana, Moscow, 1952, P. 240.

(62) W. M .Shuster , The Strangling of Persia, New York, 1920, P.44.

(٦٣)دخل شوستر في نزاع أكثر خطورة مع الحكومة الروسية عندما خوله المجلس الإيراني بناءً على طلبه في ١٦ تموز ١٩١١ تشكيل قوة عسكرية خاصة من واجباتها الإشراف على عملية جباية الضرائب تسمى "جندرمة الخزانة"، وكانت

احد اهم أهداف هذه القوة حل فرقة القوزاق الإيرانية بقيادة الضباط الروس للمزيد ينظر:

-J. A. Denovo, American Interests and Policies in the Middle East 1900 - 1939, Miunea Polis,1963, P. 54.

(64) R.A.McDaniel, Op.cit,P.12.

(65) H.Nazem, Op.Cit, P. ١١٢ .

(66) R.W.Cottam, Nationalism in Iran, U.S.A.1963,P.174.

(٦٧) محمد جواد مشكور، تاريخ ايران زمين از روز كاربستان تا عصر حاضر،(تهران: ١٣٥٣)، ص ٣٧٥.

(68) Kaan Dilek, A.G.E,S.59 .

(٦٩) مهدي ملكزاده، تاريخ انقلاب مشروطيت ايران، جلد هفتم، (ايران: ١٣٢٧)، ص ٩٢.

(70) L.Van Lancenhuysen, Behind the Veil in Persia, English Document, Amsterdam,1917, P.30.

(71) H.Nazem,Op.Cit,P.74.

(٧٢) للتفاصيل عن الموقف البريطاني ينظر: نيبار بديع عبدالعزيز، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥- ١٩١١، (دمشق: ٢٠١٥)، ص ٢٣٦- ٢٤٩؛

-Mansour Bonakdarian, Op. Cit, PP. 225- 289.

(73) Kaan Dilek, A.G.E ,S.٦٠ .

(٧٤) موسى نجفى، انديشه تحريم در تاريخ سياسى ايران، جاب اول، (تهران: ١٣٧١)، ص ٥٨-٥٩.

(٧٥) قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥- ١٩١١، رسالة ماجستير غير المنشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص ١٧٣.

(٧٦) سليم الحسني، دور علماء الشيعة في العراق في مواجهة الاستعمار، (قم: ١٩٩٤)، ص٦٥.

(٧٧) أعلنت ايطاليا الحرب على الدولة العثمانية في ١٩ ايلول ١٩١١ بحجة مضايقة رعاياها في ليبيا، فحاصر الاسطول الايطالي مدينة طرابلس الغرب لمدة ثلاثة ايام، بعدها سقطت المدينة بيد الايطاليين. للتفاصيل ينظر:

-Marian Kent, The Great Powers and the End of the Ottoman Empire,Taylor, 2005, PP.51-73.

(78) Yitzhak Nakash, SHI'ISM AND NATIONAL IDENTITY IN IRAQ 1908-1958, The Degree of Doctor of Philosophy,The faculty of Princeton University in CANDIDACY, 1992, P.76.

(٧٩) شكك كثير من المؤرخين في سبب وفاته التي وقعت صبيحة يوم ١٢ كانون الاول ١٩١١ وعدت وفاته نتيجة سم دُس له بسبب مواقفه المعادية للإستبداد والقوى الاستعمارية. **ينظر**: محسن بهشتى سرشت، نقش علماء در سياسات از مشروطه تا انقراض قاجار، (تهران: ١٣٨٠)، ص ٣٠٢.

(80) Yitzhak Nakash, Op.cit, P. 76.

(81) L. Van Lancenhuysen, Op.Cit, P. 30.

(٨٢) دفتر مطالعات سياسى وبين الملى، نهضت مشروطه ايران، بربايه اسناد وزارت امور خارجه، (تهران: ١٣٧٠)، ص ١٦٧.

(83) W. M .Shuster, Op.Cit, P. 84.